المساواة بين الجنسين: مفتاح التنمية المستدامة

ليست المساواة بين الجنسين مجرد حق من حقوق الإنسان، بل إنها أيضا محرك للتنمية المستدامة. فبإمكان السياسات والبرمجة الرامية إلى تمكين المرأة أن تعزز وتحسن إدماج الروافد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة. ولن تستفيد المرأة لوحدها من المساواة بين الجنسين – بل إن النفع سيعود حتى على الرجل والطفل والأجيال المقبلة.

وعلى سبيل المثال، ثبت أن عدم المساواة بين الجنسين يضر بالنمو الاقتصادي. فقد خلص بحث للبنك الدولي أجري مؤخرا إلى أن إزالة الحواجز التقليدية التي تمنع المرأة من مزاولة بعض المهن يمكن أن تقلص فجوة الإنتاجية بين العاملين والعاملات بما يتراوح بين الثلث والنصف، وتزيد من ناتج كل عامل بما يتراوح بين 3 إلى 25 في المائة في العديد من البلدان. ولعل الرجل والطفل والمرأة يستفيدون من هذه الزيادات في الناتج والإيرادات.

وكثيرا ما يكون التمكين سبيلا للسماح بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية على نطاق أوسع، مما يحسن من تنفيذ السياسات الإنمائية وبرمجتها وكذا تصميمها. وكما لاحظ تقرير التنمية البشرية لعام 2011، فإنه عندما يُحد من الحواجز التي تعترض المشاركة السياسية والقانونية والاجتماعية، فإن بإمكان المرأة – والفئات المستبعدة الأخرى – أن تسهم إسهاما حيويا بصفتها عامل تغيير.

النساء المقاولات بإمكانهن أن يحدثن انتقالا نحو اقتصادات منخفضة الانبعاثات، ويتحن قيام مجتمعات محلية مقاومة لتغير المناخ

واستنادا إلى مؤسسة التمويل الدولية، فإن الشركات المملوكة للنساء، تشكل حوالي ثلث المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية. غير أن المساهمة المحتملة للمرأة في الأعمال التجارية المستدامة اجتماعيا وإيكولوجيا – عن طريق تصميم ونشر تكنولوجيات حفظ الموارد، والتجارة والاستثمار، وإصلاح الأراضي، وتنمية الهياكل الأساسية، وإعادة تدوير النفايات الحضرية وإدارة النفايات – لم يتم اختبارها حتى الآن.

ويعزى ذلك جزئيا إلى التمييز الذي يحد من فرص الحصول على التمويل والأرض والأصول الأخرى والمعلومات والتدريب، وكذا فرص الحصول على عمل لائق بأجر متكافئ.

وبدعم من الحكومات والوكالات الإنمائية والمستثمرين من القطاع الخاص، يمكن أن تستفيد المرأة من الفرص الناشئة عن الانتقال إلى مجتمعات جامعة ومنيعة وتسهم في تلك الفرص. وعلى سبيل المثال، يجري تدريب المرأة الريفية على صيانة الألواح الشمسية غير المرتبطة بالشبكة في البلدان الأفريقية، وذلك عن طريق شراكة بين برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية وكلية بيرفوت (Barefoot) في الهند . وتوفر هذه المبادرة الطاقة النظيفة للمجتمعات المحلية، في الوقت الذي تمكن فيه المرأة وتخلق فرص عمل جديدة.

وينبغي أن تدرج في مؤشرات الاستدامة إدراجا صريحا قيمة عمل المرأة غير المدفوع الأجر، بما فيه جلب المياه وإحضار الحطب، وإنتاج الغذاء على نطاق صغير، وغيره من المساهمات في سبل العيش المرتبطة بالموارد. وينبغي أن تراعى في تصميم البرمجة والسياسات وتنفيذها أدوار المرأة والرجل المحددة بنوع الجنس وذلك باعتبارها مستهلكين ومنتجين. وكما ثبت من مبادرة السياسة والإدارة الاقتصاديتين المستجيبتين للاعتبارات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) والمساواة بين الجنسين

يركز البرنامج الإنمائي على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا باعتبارهما من حقوق الإنسان فحسب، بل ولأنهما يشكلان مسلكا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة.

ويركز عملنا بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على:

- المساواة بين الجنسين، والحد من الفقر، والنمو العادل؛
- ونوع الجنس والحوكمة الديمقراطية ؛
- ونوع الجنس والطاقة والبيئة؛
- ونوع الجنس، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- ونوع الجنس ومنع الأزمات والانتعاش منها.

الجنسانية، و مبادرة المؤسسات التجارية النسائية الخضراء المدعومتين من البرنامج الإنمائي، فإن ذلك يتطلب تعزيز القدرات وإدماج المنظورات الجنسانية في السياسات الاقتصادية، ولاسيما في تصميم الإعانات والضرائب والتسعير.

تمكين المجتمعات المحلية عن طريق البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية من اجل تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها

يتحمل الفقراء، ولاسيما الفقيرات، عبء الكوارث الطبيعية. وكثيرا ما تكون المرأة أكثر عرضة لآثار تغير المناخ. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تكون جهود التصدي لتغير المناخ أكثر فعالية واستدامة بالاعتماد على خبرة المرأة على مستوى المجتمع المحلي باعتبارها تتولى تدبير الموارد، وتقوم بالرعاية والتواصل. ويعني استيعاب هذه الدروس عادة إدراج المنظورات الجنسانية في تصميم وتمويل وتنفيذ برمجة التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، لاسيما وأنه يؤثر على الأمن الغذائي والزراعة، والحراجة، ومصائد الأسماك، والموارد المائية، والسياحة الإيكولوجية، والطاقة، والحد من مخاطر الكوارث، والانتعاش. وعلى سبيل المثال، عمل البرنامج الإنمائي في هايتي في أعقاب الأعاصير المدارية المدمرة التي شهدها البلد في عام 2008، من أجل ضمان حصول المرأة على التمويل اللازم لإعادة تشجير الحقول والمشاركة المنتجة في خطط إنعاش اقتصادي واسعة النطاق.

ويمكن أن يكون لتوسيع فرص الاستفادة من خدمات الطاقة الموثوق بها تأثير مضاعف وكبير على الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، وتحسين حصيلة الصحة والتعليم، وتمكين المرأة. ويمكن تحسين الصرف الصحي والظروف الصحية لبلايين الناس بالاستثمار في فعالية الطاقة على مستوى الأسر المعيشية – من خلال مواقد محسنة ووقود أنظف، وفي معدات تحويل النفايات إلى غاز حيوي. ولما كانت المرأة في العديد من البلدان تتحمل المسؤولية الأولى عن تنظيم الأسرة المعيشية، فإنه يلزم اعتماد نهج مراعية للاعتبارات الجنسانية لإنجاح تلك البرمجة.

ويجري باطراد تعبئة التمويل المتعلق بالكربون لتمويل برمجة التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفها، وتشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وإذا أديرت هذه الأموال بحكمة – عن طريق الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية وإقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص – فإن بإمكانها أن تغير الأدوار التقليدية للجنسين وتحد من الفوارق بين المرأة والرجل.

وعلى العكس من ذلك، فإن عدم الاعتراف بتباين احتياجات ومنظورات كل من المرأة والرجل في تصميم وتنفيذ هذه الاستثمارات من شأنه أن يزيد من حرمان المرأة، والفئات الضعيفة الأخرى. ولذلك ينبغي أن يدرج 'التمويل الأخضر' الضمانات الاجتماعية والبيئية لحماية مصالح الفقراء، حتى يكون بإمكانهم تحقيق كامل إمكاناتهم و يتأتى بلوغ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

المشاركة الهادفة للمرأة والرجل عن طريق التمكين القانوني والسياسي

إن مفتاح نجاح البرمجة الإنمائية يكمن في إضفاء الطابع المؤسسي على العمليات الرامية إلى ضمان المشاركة الهادفة للمرأة والرجل، بما في ذلك مشاركة الشركاء من المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وشبكات المجتمع المحلي. ويؤكد بحث أجري مؤخرا أن مشاركة المرأة في صنع القرار يرتبط إيجابا بتقوية الوعي البيئي وتحسين الإدارة البيئية، مع ما يقترن بذلك من تأثير مضاعف وهام على رفاه الأسر والمجتمعات المحلية، وكذا على تنمية الأسواق المحلية. ويتطلب تحقيق ذلك إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة، بما فيها العقبات القانونية غير النظامية.

التنمية الاجتماعية المستدامة عن طريق توسيع الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

يمكن أن يكون لتوسيع الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية في العديد من البلدان دور هام في ضمان حماية المرأة والفئات الضعيفة الأخرى من أثر تغير المناخ والصدمات المرتبطة به. كما يمكن أن يُسرِّع من وتيرة عمليات الانتقال إلى أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، ويعمل في الوقت ذاته على الحد من الفقر وعلى تمكين المرأة. وهذا يعني الحرص على أن يكون تصميم برمجة الخدمات الاجتماعية مستنيرا بتحليلات جنسانية، وأن يستفيد تنفيذها من مشاركة المرأة والرجل.

معلومات جهة الاتصال: بليرتا سيلا، أخصائية شؤون السياسات، مكتب البرنامج

المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة = ما بعد عام 2015

- من المؤكد أن مستقبل الإطار الإنمائي العالمي سيكون موضوعا رئيسيا في المناقشة في 'مؤتمر ريو + 20'. فأهداف التنمية المستدامة – أو على الأقل المبادئ التي تستند إليها – وروابطها بإعلان الألفية والأهداف الأهداف الإنمائية للألفية التي تشكل صلب الإطار الحالي والتي ستستمر حتى عام 2015 مهمة للغاية في هذا السياق. وينبغي أن تتبوأ الصدارة الحاجة إلى معالجة الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستمرة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة. ولما كان إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين يعني أيضا إحراز تقدم في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية الأخرى، فإنه ينبغي إدراج غايات ومؤشرات المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الأخرى – زيادة على أي أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة التي ستتفق عليها الدول الأعضاء.
- ويلزم وضع طائفة من التقنيات الكمية والنوعية لكفالة إدراج عنصر يركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تقييمات التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة. ومن الأساسي في هذه الجهود تصنيف البيانات حسب نوع الجنس، لكن ذلك ليس سوى عنصر أساسي واحد. كما أن المؤشرات والغايات القائمة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وأدلة التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي، إضافة إلى البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ومن نظم الحماية البيئية والاجتماعية، يلزم توسيع نطاقها وتكييفها مع السياقات الوطنية.

الإنمائي للسياسات الإنمائية، blerta.cela@undp.org.